دور الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في دعم الاقتصاد الصومالي

د. محمد إبراهيم عبدي
أستاذ مساعد- وحدة البحوث
جامعـــة مقديشـــو

مستخلص البحث

تتناول الورقة دور الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في دعم الاقتصاد الصومالي في الفترة ما بين ١٩٧٤- ٢٠١٤م، باعتباره نموذجًا للدعم العربي الاقتصادي للصومال، والذي انحصرت أنشطته في تقديم القروض والمعونات الفنية، وتقارن أنشطة الصندوق في الصومال مع مثيلاتها من الدول العربية، وتهدف الورقة إلى الوقوف على حجم الدعم العربي الاقتصادي المقدم للصومال، وتقييمه، وكشف المعوقات التي حالت دون استفادة الصومال منه، والانطلاق من نتائج الدراسة للاستفادة منها مستقبلاً. وتكمن أهمية الموضوع كون الصومال عضواً في جامعة الدول العربية، والتزام الجامعة بدعم الدول الأعضاء ماليًا واقتصاديًا، وذلك باعتبار الصومال من الدول الأقل نمواً من بين الدول العربية مما يجعلها في حاجة ماسة إلى الدعم الاقتصادي، كما يرجو الباحث أن تكون هذه الدراسة جزءاً من الدراسات المهتمة باقتصاد الصومال في هذه المرحلة التي يسعى الصومال للإصلاح الاقتصادي وإعادة بناء الدولة.

واستخدم الباحث المنهج الوصفي التاريخي التحليلي، واستفاد من البيانات الاقتصادية المتوفرة لدى الصندوق، و من بيانات المنظمات الدولية وخاصة بيانات كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وتوصل الباحث من خلال تحليله للبيانات إلى بعض النتائج وأهمها عدم حصول الصومال بالقدر الكافي من الدعم الاقتصادي بسبب عوامل مختلفة يعود بعضها إلى الصومال والبعض الآخر للدول العربية وللظروف الإقليمية والدولية التي مرت بها المنطقة، كما يؤكد الباحث ضرورة استئناف أنشطة المؤسسات العربية الاقتصادية في الصومال من جديد، والتركيز في هذه المرحلة على الاستثمار العربي ودعم القطاع الخاص، بالإضافة إلى مواصلة تقديم المعونات الفنية للحكومة الصومالية لمساعدتها في إعادة بناء مؤسسات الدولة.

الكلمات المفتاحية: الصندوق العربي، المعونات، القروض، الإنماء الاجتماعي، دعم الاقتصاد الصومالي.

Abastract

The paper highlights the role of the Arab Fund for Economic and Social Development in support of the Somali economy in the period between 1974- 2014.

The paper aims to underline the extent of Arab support for Somalia, and to evaluate, find out the obstacles that have prevented Somalia to benefit Arab economic aid. The significance of this topic is that Somalia as a member of Arab league countries, and the commitment of Arab league with the support of Member States, economically, so as Somalia from the least developed countries among the Arab countries, making it in dire need of economic support. The researcher hopes that this study will be a part of interested studies for the economy of Somalia at this stage that Somalia is seeking economic reform and rebuilding state.

The researcher used in this paper descriptive method and available resources as a data collection from Arab Fund for Economic and Social Development and international organizations, especially the World Bank and International Monetary Fund.

The researcher, through analysis of the data, found out that Somalia did not gain sufficient economic support due to different factors, some due to Somalia and some others to Arab countries in addition to regional and international conditions.

The researcher recommends: the need to resume the Arab economic institutions activities in Somalia, the focus at this stage on the Arab investment and support to the private sector, as well as technical assistance to the Somali government to rebuild its institutions.

Keywords: Arab Fund, Economic and Social Development, Support, Somalia.

مقدمـــة

ينتمي الصومال إلى الدول النامية التي يمثل العون الخارجي جزءًا كبيرًا من اقتصادها، كما ينتمي إلى الجامعة العربية التي انضم إليها عام ١٩٧٤م. وتعد الجامعة العربية ومنظماتها الفرعية – وخاصة المعنية بالاقتصاد والمال – من أكبر الجهات المانحة التي تقدم قروضًا ومعونات بصورة مباشرة للدول النامية وعلى وجه الخصوص دول الجامعة العربية الأقل نمواً ومن بينها الصومال، كما تساهم بالاشتراك مع المنظمات الدولية كالبنك الدولي ومجموعة الدول المانحة في تمويل مشروعات التنمية في الدول النامية.

ويتطلع الصومال منذ انضمامه إلى الجامعة العربية عام ١٩٧٤م إلى الحصول على نصيب كبير من الدعم العربي للاستثمار في موارده الطبيعية الغنية التي لم تستغل بعد لصالح التنمية، علمًا بأن دور المنظمات العربية الاقتصادية والمالية برز بصورة واضحة بعد حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م وما تلاها من ارتفاع أسعار النفط حيث حققت الدول العربية النفطية عائدات مالية ضخمة جراء تلك التحولات. وتزامن انضمام الصومال إلى جامعة الدول العربية مع الفترة نفسها التي بدأت فيها الدول العربية الغنية ومنظمات جامعة الدول العربية تقوم بدور كبير في تقديم المساعدات الخارجية للدول النامية.

وعلى هذا الأساس تهدف الدراسة إلى عرض دور الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في دعم الاقتصاد الصومالي من خلال القروض والمعونات الفنية التي قدمها منذ بدء نشاطه عام ١٩٧٤م، وذلك باعتبار الصندوق أكبر منظمة عربية فرعية مهتمة بتقديم الدعم الاقتصادي للدول العربية الأقل نمواً عبر تقديم القروض والمعونات الفنية ودعم القطاعين العام والخاص ،كما تهدف إلى الوقوف على حجم وتقييم هذا الدعم وكشف المعوقات التي حالت دون استفادة الصومال من الدعم العربي، والانطلاق من نتائج الدراسة للاستفادة منها سواء من جانب الصندوق أو من الحكومة الصومالية في خطط التمويل العربي للمشروعات والأنشطة الاقتصادية في الصومال مستقبلاً.

وتنبع أهمية الموضوع من أهمية العلاقات الصومالية العربية التاريخية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، التي يُفترض أن تكون أساسًا لتقوية العلاقات وإرساء التعاون بين الدول العربية من أجل تقوية المصالح الاقتصادية المشتركة بين العرب، كما تتمثل أهمية الموضوع في إبراز وضع الصومال في المرحلة الراهنة وحاجته الشديدة إلى الدعم الاقتصادي العربي ليتجاوز مرحلة ما بعد الحرب الأهلية ويتمكن من بناء دولته من جديد.

وتنحصر حدود البحث الزمنية في الفترة ما بين ١٩٧٤م، وحتى عام ٢٠١٤م، وهي بداية نشاط الصندوق وانضمام الصومال إلى الجامعة العربية في السنة نفسها وحتى عام ٢٠١٤م وهي تاريخ آخر معونة قدَّمها الصندوق للصومال. أما الحدود الموضوعية للبحث فتقتصر على الدعم الاقتصادي للصندوق الذي يشمل فقط القروض والمعونات الفنية، ورغم وجود أشكال أخرى لأنشطة الصندوق فإن الصومال تلقى فقط هذين النوعين من الدعم.

أما المنهج المستخدم في هذه الورقة، فهو المنهج الوصفي التاريخي التحليلي حيث تم تتبع دور الصندوق العربي في الصومال، وتحليل أنشطة الصندوق في تلك الفترة وتفسيرها والربط بين أجزاء الموضوع المختلفة، وتتمثل أداة البحث في البيانات المتوفرة لدى الباحث من وثائق الصندوق و بعض المنظمات الدولية المهتمة بالصومال.

وعلى ضوء تلك المنهجية فقد تمَّ تقسيم الموضوع إلى خمسة محاور، الأول يتناول الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، من حيث نشأته وأهدافه ومهمته والأنشطة التي يقوم بها. ويتناول المحور الثاني وضع الاقتصاد الصومالي بصورة موجزة قبل الحديث عن الدعم العربي، ويتحدث المحور الثالث عن القروض التي قدَّمها الصندوق للصومال خلال الفترة قيد الدراسة (١٩٧٤- ٢٠١٤م)، ويعرض المحور الرابع المعونات الفنية التي منحها الصندوق للصومال خلال الفترة نفسها، أما المحور الخامس والأخير فإنه يتناول التحديات والمعوقات التي واجهتها عمليات الصندوق في الصومال، وفي الخاتمة يعرض الباحث التنائج التي توصل إليها مع تقديم توصيات لتطوير عملية تقديم الدعم للصومال .

أولا: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (خلفية تاريخية)

كانت من بين الأهداف التي أنشئت جامعة الدول العربية من أجلها التعاون والتكامل الإقتصادي بين الدول العربية، وكانت فكرة قيام مؤسسة إقليمية عربية للتمويل الإنمائي تدور في أذهان المسئولين العرب منذ تأسيس الجامعة عام ١٩٤٥م، ولكنه لم يتم اتخاذ خطوات فعلية لتنفيذ تلك الفكرة على أرض الواقع، وتبلورت تلك الفكرة عام ١٩٦٧م، وذلك باقتراح الكويت لوزراء المال والاقتصاد والنفط العربي بإنشاء مؤسسة مالية عربية للقيام بتلك المهمة، حيث تمت الموافقة على الاقتراح[١]، فأنشئ الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، لتناط به هذه المهمة السامية، و تشريفًا لها اتخذ الصندوق دولة الكويت مقراً له.

لم يتمكن الصندوق العربي على الفور من بدء نشاطه بعد موافقة على إنشائه، حيث اتخذت عملية المصادقة عليه من قبل الدول العربية عدة سنوات حتى اكتملت التصديقات اللازمة لقيامه، واستغرقت أيضًا عملية توفر الرأسمال اللازم لأداء نشاطه وقتاً، حتى جاءت حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م، حيث ارتفعت أسعار النفط وتضاعفت العائدات لدى الدول العربية البترولية منذ ذلك الحين[٢]، فاستطاع بعد عام ١٩٧٤م بدء نشاطه، بتقديم القروض والمعونات الفنية للدول العربية برأس مال يقدر بـ ١٠٠ مليون دينار كويتي.[٣]

والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي مؤسسة مالية إقليمية عربية مهمته الأساسية تمويل المشروعات الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية سواء العامة منها والخاصة، وتقديم المعونات والخبرات الفنية عبر تقديم قروض تتضمن شروطاً ميسرة للحكومات والهيئات والمؤسسات العامة. ويتركز نشاطه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، و يطبق في عملياته " قاعدة تحييد العمل الاقتصادي العربي"، إذ تنظم عملياته مجموعة قواعد موضوعية، ولا دخل للأحوال السياسية في أعماله إطلاقاً، كما يراعي التوازن بين أنشطته، وضمان الجدوى والشفافية لكل المشروعات. وفي هذا الصدد أيضاً، فإن من أهم أسس عمليات الصندوق العربي الأخذ بأولويات المشاريع

التي تقررها الدول، وعدم فرض سياسات مالية أو اقتصادية معينة عليها، أو التدخل فيما تقرره من سياسات اقتصادية واجتماعية[٤].

وتتصف قروض الصندوق العربي التي يقدمها للدول العربية بشروطها الميسرة، وذلك من خلال تخفيض أسعار الفائدة التي يحصل عليها من القروض لتصل إلى ٢,٥ ٪ للدول العربية التي تصنف ضمن قائمة الدول ذات الدخل المنخفض و٣٪ للدول العربية الأخرى، وزيادة فترات السماح والسداد التي تتراوح ما بين ٢٢-٢٥ عاماً، فضلاً عما يقدمه من معونات ومنح تسهم في مختلف مجالات الدراسات والدعم المؤسسي والتدريب. ولا يقتصر عمل الصندوق في تقديم القروض والمعونات الفنية فقط وإنما يهتم أيضًا بدعم الأوضاع والظروف الطارئة التي تتعرض لها بعض الدول العربية الأعضاء بين الحين والآخر والتي تضر باقتصادها وتعيق فرص التنمية بها[٥].

ومن أهم أهداف الصندوق العربي تحقيق التكامل العربي وترسيخ التعاون المشترك بين الدول العربية الأعضاء، ويولي الصندوق العربي أيضا اهتماماً خاصاً للدول العربية الأقل نمواً، لذا فإنه يهتم بصورة خاصة بتمويل المشروعات العربية المشتركة التي تحقق التكامل الاقتصادي العربي، كما يتعاون الصندوق وينسق مع مؤسسات التنمية العربية والدولية في مختلف مجالات دراسة وتمويل وتنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية[٦].

وعلى ضوء تنامي الحاجة إلى تعزيز دور القطاع الخاص في إنجاز مشاريع التنمية في البلدان العربية منذ التسعينيات من القرن الماضي، قرر مجلس محافظي الصندوق في العام ١٩٩٧م تعديل اتفاقية إنشاء الصندوق على نحو يخِّول للصندوق المساهمة في تمويل مشاريع القطاع الخاص الإنمائية في الدول العربية. وتأخذ عمليات الصندوق في تمويل مشاريع القطاع الخاص بأشكال مختلفة، منها: المساهمة في رأس المال والإقراض، وضمان القروض، وتقديم خطوط الائتمان، بالإضافة إلى تقديم الدعم المؤسسي والخدمات الفنية[٧].

وبلغ المجموع التراكمي للقروض التي قدمها الصندوق العربي للقطاعين العام والخاص منذ بدء عملياته في عام ١٩٧٤م وحتى نهاية العام ٢٠١٤م، ٦٢٦ قرضًا بلغت

قيمته الإجمالية حوالي ٨,٤ مليار د.ك.، وأسهمت في تمويل ٥٣٠ مشروعًا في ١٧دولة عربية، وغطت نحو ٢٥,٣٪ من التكاليف الإجمالية للمشاريع الممولة[٨]. كما بلغ العدد التراكمي للمعونات التي قدمها الصندوق العربي منذ بداية نشاطه عام ١٩٧٤ وحتى عام ٢٠١٤م حوالي ١٠٦٢ معونة بقيمة إجمالية بلغت ٢٠٣,٩مليون د. ك.، منها ٥٦٠ معونة قطرية بقيمة إجمالية قدرها ١٤٣,١مليون د. ك. و ٥٠٢ معونة قومية بقيمة إجمالية قدرها حوالي ٦٠,٨ مليون د. ك[٩].

ثانيًا: وضع الاقتصاد الصومالي (١٩٧٤- ٢٠١٤م)

بعد الحديث عن الصندوق العربي وقبل الخوض في القروض والمعونات التي يقدمها الصندوق للصومال – يعرض الباحث وضع الاقتصاد الصومالي بصورة موجزة وسريعة ومن خلال المؤشرات الرئيسة والملامح العامة والتطورات التي شهدها خلال العقود الأربعة التي تغطيها أنشطة الصندوق، وذلك حتى نعرف مدى حاجة الصومال إلى الدعم الاقتصادي، لتكتمل الصورة العامة للموضوع الذي نتناوله.

كان عدد سكان الصومال في نهاية السبعينيات ٣,٨ مليون نسمة، وتضاعف خلال عقد الثمانينيات ليصل – في نهاية ذلك العقد – إلى حوالى ٥,٩ مليون نسمة، وكان الصومال من ضمن الدول الأكثر فقراً في العالم منذ استقلاله عام ١٩٦٠م وحتى الآن، ويعيش ثلاثة أرباع السكان تحت خط الفقر وهي نسبة مرتفعة للغاية[١٠]، وبلغ إجمالي الناتج المحلي في نهاية السبعينيات (١٩٧٩) حوالي ١,٠٣٠ مليون دولار، بينما انخفض في نهاية الثمانينيات ليصل إلى ٩٧٠ مليون دولار. وبلغت مساهمة الزراعة في الناتج القومي عام ١٩٧٩م حوالي ٦٠٪ من الناتج الإجمالي[١١]، وارتفعت في نهاية عقد الثمانينيات لتصل إلى ٧١٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بينما وصلت نسبة الصناعة بما فيها الصناعات التحويلية ١٨٪ في الفترة نفسها، ومثلت الخدمات ٢٥٪ من الإجمالي.[١٢]

أما بالنسبة للصادرات فقد وصلت في نهاية السبعينيات ١١١مليون دولار، بينما بلغت الواردات ٢٢٠ مليون دولار. وبلغ نمو الصادرات في الفترة (١٩٧٠-١٩٧٩) حوالي ٥,٦٪، بينما كان نمو الواردات في الفترة نفسها ٧,٧٪.[١٣] حيث كانت الحيوانات الحية وحدها تمثل ٨٥٪ من الصادرات الكلية عامي ١٩٨٠- ١٩٨١م وكان

٩٠٪ منها يذهب فقط إلى المملكة العربية السعودية. وكان الصومال يعتمد على عائدات العمالة الصومالية في دول الخليج العربي التي كانت تحول ما يقدر بحوالي ٣٣٠ مليون دولار سنويا، حيث كانت تحويلاتهم أهم مصدر للنقد الأجنبي، وكانت توفر ٤٠٪ من العملة الصعبة للدولة الصومالية في الثمانينيات[١٤].

وكانت المساعدات الخارجية تمثل أكثر من ٧٠٪ من الميزانية العامة للصومال منذ الاستقلال[١٥]، وازداد هذا الاعتماد على الخارج في نهاية السبعينيات، فقد بلغ العجز في ميزانية عام ١٩٨١ على سبيل المثال ٧٣٤ مليون شلن صومالي بزيادة تقدر ٢٠٪ خلال عامين فقط. ودأبت الحكومة الصومالية اللجوء إلى الجهاز المصرفي مما أدى إلى تزايد مديونية الحكومة وزاد العبء على الجهاز نفسه[١٦]. وكان من أكبر الأسباب التي تسبب العجز حجم الإنفاق على الدفاع الذي كان ينفق عليه٢٠٪ من الناتج القومي عام ١٩٧٨م على سبيل المثال.[١٧]

ونتيجة لتراكم الأزمات وتدهور الأداء الحكومي وترهل المؤسسات العامة، وتناقص الاستثمارات الخارجية والمحلية والمساعدات الدولية – بدأ الصومال يختفي من التقارير الدورية للمؤسسات الدولية المعنية بالاقتصاد منذ الثمانينيات بسبب عدم توفر البيانات والإحصائيات الاقتصادية[١٨]، وازدادت الأوضاع الأمنية سوءًا بسب توسع العمليات العسكرية بين الجيش والفصائل المعارضة لنظام الرئيس بري، وهو ما أدى في النهاية إلى انهيار الدولة بعد وصول المعارك في مقديشو وهروب الرئيس بري في يناير عام ١٩٩١م.

وشهد وضع الحرب الأهلية في الصومال حالة استثنائية في الصراعات والحروب الأهلية الإفريقية تمثلت في الانهيار الكامل للدولة، وصعوبة إعادتها، وانهيار مؤسسات الدولة بما فيها المؤسسات الاقتصادية، وشهدت البلاد تعطل الموانى والمطارات وتوقف حركة التجارة وجميع الخدمات التي كانت تقدمها الدولة، كما استمرت حالة الجفاف الدورية والكوارث الإنسانية التي كانت تعوق التنمية في البلاد في ظل وجود الدولة، واستمرت تلك الأوضاع خلال عقدى التسعينيات والألفية.

وخلال فترة غياب الدولة، نشأ اقتصاد غير رسمي وغير موجَّه من الدولة، واعتمد الاقتصاد الصومالي في تلك المرحلة – بالإضافة إلى الموارد الطبيعية التقليدية ومن بينها المنتجات الزراعية والثروة الحيوانية – على المساعدات الدولية والتحويلات المالية للمغتربين الصوماليين الذين هاجروا إلى أمريكا الشمالية وأوروبا وأستراليا، وخاصة بعد العقد الأول من الحرب الأهلية، ووصلت تلك التحويلات إلى مليار وثلاثمائة مليون دولار عام ٢٠١٠م، كما تشكل تلك الأموال ٤٠٪ من دخل الأسرة الصومالية[١٩].

وخلال السنوات الأربع الأخيرة شهدت البلاد استقرارًا نسبيًا بعد تحسن وضع الجنوب الصومالي مصدر القلاقل في البلاد خلال العقود الثلاثة الماضية، وإنهاء المرحلة الانتقالية في البلاد، وعاد الاهتمام الدولي بالصومال، واعترفت المؤسسات الاقتصادية الدولية بالحكومة، وحقق الانتاج القومي الصومالي نموًا مضطرداً حسب تقديرات البنك الدولي خلال السنوات الثلاث الماضية، وصل إلى ٥,٩٥ عام ٢٠١٥ مقابل ٥,٣٥ عام ٢٠١٣، كما ارتفع معدل نمو الاقتصاد الصومالي من جراء ذلك إلى ٣,٧٪ في عام ٢٠١٤م، ويتوقع أن يتجاوز ٥٪ في السنة ٢٠١٧م، وتعد الزراعة والبناء والاتصالات وتحويل الأموال أكثر القطاعات التي تحقق النمو[٢٠].

ونظرًا للظروف الاقتصادية الصعبة التي عاشها الشعب الصومالي منذ الاستقلال، واعتماد الدولة الصومالية على المساعدات الخارجية بغرض الحصول على تمويل المشروعات الاقتصادية، وتحقيق التنمية التي كانت تنشدها، فإن حاجة الصومال إلى المساعدات الاقتصادية للاستثمار في موارد الطبيعة الغنية –باتت أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى ومن ثم يصبح تتبع مسار المعونات والقروض التي قدمت للصومال من المؤسسات العربية في الماضي المدخل الصحيح نحو بناء استراتيجية جديدة للدعم العربي للصومال بما فيه دعم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

ثالثًا: قروض الصندوق المقدمة للصومال

قدم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي منذ بدء نشاطه عام ١٩٧٤م وحتى نهاية عام ١٩٨٩م قروضًا ميسرة إلى الدول العربية بلغت ١١٥٢ مليون دينار كويتي (٤,١٤٧,٢ مليون دولار أمريكي)[٢١]، تلقتها سبع عشرة دولة عربية من بين واحد وعشرين دولة عربية كانت تمثل مجموع الدول العربية الأعضاء في الجامعة في تلك

الفترة (جدول ١) باستثناء أربع دول عربية بترولية كان لديها فائض مالي، وهي الدول العربية المانحة المساهمة برأس مال الصندوق وهي السعودية والكويت والإمارات وقطر.

وذهبت تلك القروض التي قدَّمها الصندوق إلى تمويل ستة قطاعات تنموية رئيسة شملت قطاعات البنية الأساسية (النقل والاتصالات والطاقة) والقطاعات الإنتاجية الأخرى (الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية، والصناعة والتعدين)، ونال قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية النصيب الأكبر من التمويل بلغ ٣٣٢,٥ مليون د. ك.[٢٢] أي ما يعادل ٢٨,٩٪ من إجمالي القروض، يليه قطاع الطاقة الذي نال ٢٦١,٤ مليون د. ك.بنسبة ٢٢,٧٪ من القروض، ثم النقل بميزانية ٢,١ مليون د. ك. أي: ما يعادل ١٧,٤٪ من إجمالي القروض، بينما حاز قطاع الاتصالات السلكية أقل نسبة من التمويل بلغت ١٧,٢ مليون د. ك. أي: ٦,٢٪ من إجمالي القروض (جدول ١).

وحصل الصومال من تلك القروض على ٤٠,٨ مليون د. ك. (١٤٦,٥٢ مليون دولار أمريكي) أي: ما يعادل ٣,٥٪ من إجمالي القروض المقدمة للدول العربية السبع عشرة في تلك الفترة، وحاز قطاع النقل في الصومال النصيب الأكبر من قروض الصندوق وذلك على خلاف الكثير من الدول العربية، حيث حصل على ١٦,٥ مليون د. ك. أي: ما يعادل ٤٤,٤٠٪ من إجمالي القروض التي حصل عليها (جدول ١).

ويعود ذلك إلى ضعف البنية التحتية وخاصة شبكات الطرق التي كان يعاني منها القطاع في الصومال، والتي كانت تعوق القيام بأي خطوة تنموية أخرى دون معالجة قطاع البنية التحتية، ويليه قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية بمبلغ ٩,٦ مليون د. ك، أي: ما يعادل ٢٣,٥٣٪ من إجمالي القروض المقدمة له حيث كان القطاع عصب الاقتصاد الصومالي ولا يزال سواء من ناحية ما يمثله من الناتج القومي ومن الصادرات الصومالية إلى الخارج ومن ناحية فرص العمل التي يوفرها، ويأتي قطاع الطاقة في المرتبة الثالثة إذ حصل على ٦,٨ مليون د. ك. أي: ما نسبته ١٦,٦٧٪ من إجمالي القروض، بينما لم يحصل قطاع الصناعة والتعدين على أي قروض خلال تلك الفترة (جدول١).

وبمقارنة الصومال مع الدول العربية الخمس الأقل نموًا وهي السودان وشطري اليمن وموريتانيا وجيبوتي نجد أنه حصل على أقل نسبة؛ إذ جاء في المرتبة الأخيرة قبل

جيبوتي(الدولة حديثة الاستقلال والانضمام إلى الجامعة العربية)، وحازت تلك الدول الخمس – بما فيها الصومال – على نسبة كبيرة من القروض في تلك الفترة بلغ إجمالها حوالي ٤١٩,٦ مليون د. ك. (١,٥١٠,٥٦ مليون دولار أمريكي) أي: ما يعادل ٣٤,٤٪ من إجمالي القروض(جدول ١)، حيث كانت في حاجة ماسة إلى الدعم الاقتصادي أكثر من غيرها كما كانت من سياسة الصندوق ومن أهدافه التي أنشئ من أجلها دعم الدول العربية الأقل نمواً.

جدول(١) توزيع قروض الصندوق على الدول المستفيدة حسب القطاعات خلال الفترة (١٩٧٤– ١٩٨٩) [٢٣] (مليون دينار كويتي)

الدول المستفيدة	قطاعات البنية الأساسية				القطاعات الإنتاجية		أخرى	المجموع الكلي	النسبة المئوية
	النقل	الاتصالات السلكية واللاسلكية	الطاقة (كهرباء ونفط وغاز)	المياه والمجاري	الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	الصناعة والتعدين			
الأردن	١٤,٦	٦,٠	٣٤,٤	٢,٨	١٥,٠	١٣,٠	٠,٤	٨٦,٢	٧,٥
تونس	١٤,٨	٤,٧	٦,٠	٧,٩	٣٤,٠	٢٣,٠	٠,٦	٩١,٠	٧,٩
الجزائر	١٨,٠	٧,٨	–	١٧,٠	٢٣,٣	–	٩,٧	٧٥,٨	٦,٦
السودان	٣٣,٦	٧,٧	٨,٥	١٤,٣	٢٤,٥	٢١,٤	–	١١٠,٠	٩,٦
العراق	–	٥,٠	–	–	٢٦,٩	١٤,٦	٠,٥	٤٧,٠	٤,١
سوريا	٢٣,٠	٤,٧	٢١,٥	٢٠,٠	٢٢,١	٤,١	٠,٦	٩٦,٠	٨,٣
مصر	١٢,٠	–	٨١,١	١٨,٠	–	٣٣,٤	–	١٤٤,٥	١٢,٥
اليمن العربية	٢٠,٨	١,٤	٣٤,٥	١٧,٧	٢٣,١	–	١,٨	٩٩,٣	٨,٦
لبنان	٥,٠	–	٦,٠	–	–	–	–	١١,٠	١,٠
المغرب	–	٤,٠	–	٥,٣	١١٥,٥	٩,٠	٠,٦	١٣٤,٤	١١,٧

الدول المستفيدة	قطاعات البنية الأساسية				القطاعات الإنتاجية		أخرى	المجموع الكلي	النسبة المئوية
	النقل	الاتصالات السلكية واللاسلكية	الطاقة (كهرباء ونفط وغاز)	المياه والمجاري	الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	الصناعة والتعدين			
اليمن الديمقراطية	٢٤,١	٢,٥	٢١,٤	١٦,٨	٢٤,٢	–	٢,٣	٩١,٣	٧,٩
البحرين	٥,٥	٦,٠	٥,٠	–	–	–	–	١٦,٥	١,٤
الصومال	١٦,٥	٢,٩	٦,٨	٥,٠	٩,٦	–	–	٤٠,٨	٣,٥
موريتانيا	١١,٦	١١,١	١٨,٢	٠,٤	٦,٦	١٤,٣	٤,٥	٦٦,٧	٥,٨
سلطنة عمان	–	٣,٠	١٥,٠	٦,٠	٣,٠	–	–	٢٧,٠	٢,٣
فلسطين	–	–	–	–	٣,٠	–	–	٣,٠	٠,٣
جيبوتي	١,٥	٤,٤	٣,٠	–	١,٩	٠,٧	–	١١,٥	١,٠
الإجمالي	٢٠١,٠	٧١,٢	٢٦١,٤	١٣١,٢	٣٣٢,٧	١٣٣,٥	٢١,٠	١١٥٢,٠	١٠٠,٠
النسبة المئوية	١٧,٤	٦,٢	٢٢,٧	١١,٤	٢٨,٩	١١,٦	١,٨	١٠٠,٠	

وصل عدد المشروعات التنموية في الصومال التي حصلت على تمويل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي منذ بدء نشاطه عام ١٩٧٤ حتى نهاية حكم الرئيس سِيَاْد بري في مطلع عام ١٩٩١ إلى اثني عشر مشروعًا، منها تسعة مشاريع في قطاعات البنية الأساسية (النقل والاتصالات والطاقة والمياه) حصلت على ٢ , ٣١ مليون د. ك. (١١٢,٣٢مليون دولار أمريكي) أي: ما يعادل ٧٦,٧٪ من إجمالي التمويل، وثلاثة مشاريع منها في القطاعات الإنتاجية الأخرى وأهمها قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية بلغ ٥ , ٩ مليون د. ك. (٢ , ٣٤ مليون دولار أمريكي) أي: ما يعادل ٣ , ٢٣٪ من إجمالي التمويل (جدول ٢).

ومن الجدول أعلاه يتبين أن جميع القروض التي منحها الصندوق للصومال في تلك الفترة والتي تجاوزت ستة عشر عامًا – قدمت خلال الثماني سنوات الأولى من بدء نشاط الصندوق المحصورة ما بين (١٩٧٦–١٩٨٤م)، وأوقف الصندوق بعد ذلك القروض التي كان يمنحها للصومال. ويبدو أن السبب وراء ذلك هو تدهور أوضاع الصومال تدريجيًا ابتداءً من عام ١٩٨٤م، وتناقص المساعدات الدولية التي كان يتلقاها ومن بينها المساعدات الأمريكية. ويعزى ذلك– أيضًا– إلى تعثر الصومال في سداد أقساط القروض التي قدمت له وتراكم المتأخرات عليه، مما أفقد ثقة المؤسسات الاقتصادية والمالية به[٢٤]، وحال دون تقديم قروض جديدة له.

جدول(٢)

المشاريع الممولة من الصندوق في الصومال خلال الفترة (١٩٧٤ – ١٩٩٠)

(بالألف دينار كويتي)[٢٥]

م	المشـــــروع	رقم القرض	قيمة القرض	قروض وأرصدة ملغاة
١	المستوطنات المروية ما بين النهرين *[٢٦]	٧٦/٢٣	٦,٤٠٠[٢٧]	١,٢٥٠
٢	طريق هَرْجَيْسَا– بَوْرَامَا	٧٧/٣٥	٢,٥٠٠	–
٣	طريق جَلْوَين– جِلِبْ *	٧٧/٣٦	٥,٥٠٠	–
٤	مكافحة مرض النوم الحيواني (المرحلة الأولى) *	٧٩/٥٢	١,٦٠٠	–
٥	الاتصالات السلكية واللاسلكية (العربي المشترك – الثالث)	٨١/٦٦	١,٧٠٠	–
٦	مياه مقديشو الثاني *	٨١/٧٣	٥,٠٠٠	–
٧	طريق جَلْوَين– جِلِبْ (إضافي) *	٨٢/٧٧	٣,٥٠٠	١
٨	كهرباء مقديشو	٨٢/٨٠	٢,٠٠٠	–
٩	الاتصالات السلكية واللاسلكية– العربي المشترك الخامس– (المحطات الأرضية)	٨٢/٩٩	١,٢٠٠	–
١٠	طريق أَفْجويَ–بَيدَوَا	٨٣/١١٢	٥,٠٠٠	–
١١	توسيع محطة كهرباء الجزيرة	٨٤/١٣٧	٤,٨٠٠	–
١٢	تطوير الصيد البحري في الشمال	٨٤/١٤٣	١,٥٠٠	–
	المجمـــوع		٤٠,٧٠٠	١,٢٥١

ولم يكن الصومال وحده هو الذي عانى من تلك المشكلات الاقتصادية والمالية، بل إن معظم الدول العربية وجدت نفسها- في نهاية الثمانينيات -أمام تزايد الضغوط على موازين المدفوعات، وتنامي المديونية الخارجية، ونشوء الصعوبات في خدمة الدين، وتراكم متأخرات الديون الخارجية، والتهم الدين الخارجي النصيب الأكبر من الناتج المحلي العربي ، ووصلت نسبة الدين الخارجي بالناتج المحلي الصومالي في عام ١٩٨٨ على سبيل المثال ٩١٪[٢٨].

وعند النظر إلى خارطة القروض التي تلقتها الدول العربية من الصندوق، لا توجد قروض للمؤسسات الصومالية الخاصة كما هو عليه الحال لدى بعض الدول العربية، وخاصة الدول العربية ذات الدخل المنخفض التي ينتسب إليها الصومال، فهناك أربعة عشر مشروعًا في القطاع الخاص في كل من الأردن والبحرين والسودان ومصر وموريتانيا واليمن تلقت قروضاً تمويلية من الصندوق في الفترة ما بين (٢٠٠١-٢٠١٤م) بلغ مجموع قيمتها ٥٥,٨٥٠ دينارًا كويتيًا أي ما يعادل ٢٠١,٠٦٠ دولاراً أمريكيا[٢٩].

ويعود ذلك كما يبدو إلى سببين رئيسين، **الأول**: أنه لم يكن ضمن سياسات الصندوق منذ إنشائه وحتى عام ١٩٩٨م منح قروض ومعونات فنية للمؤسسات الخاصة، بل كان الأمر يقتصر على المؤسسات العامة فقط، حيث لم يكن هناك في الأساس قطاع خاص نشط وفعَّال في الدول العربية إذ كان القطاع العام يهيمن على العديد من الدول العربية بما فيها الصومال، نتيجة للنظام الاشتراكي الذي انتهجته تلك الدول بما فيها الصومال. وتغير الوضع منذ بداية التسعينات عقب تحول الهيكل الاقتصادي الاشتراكي للأنظمة، وبدأ الاتجاه نحو الاقتصاد الحر والخصصة، فظهرت الحاجة إلى تغيير سياسات الصندوق لمواكبة التطورات السياسية والاقتصادية الدولية، والسماح للمؤسسات القطاع الخاص بتلقي تمويل الصندوق جنباً إلى جنب مع القطاع الخاص.

و**السبب الثاني** لعدم تلقي الصومال قروضاً للقطاع الخاص، فهو أمر يرتبط بالوضع الصومالي الداخلى في تلك الفترة، فقد تزامنت فترة منح القروض للقطاع الخاص العربي في التسعينيات مع تجميد الصندوق لعضوية الصومال منذ عام ١٩٩٣م بسبب وضع

الحرب الأهلية التي دخلتها البلاد عام ١٩٩١م، الأمر الذي حرم المؤسسات الاقتصادية الصومالية العامة والخاصة منها الاستفادة من القروض والمنح التي يقدمها الصندوق.

واللافت للنظر أن قطاعات الصرف الصحي أو الصناعة والتعدين أو الخدمات الاجتماعية (مثل مشاريع الإسكان وبناء أو تأهيل المستشفيات والجامعات أو بناء وترميم الأبنية المدرسية) لم تحظَ بدعم الصندوق العربي، ويبدو أن الحكومة الصومالية لم تهتم بتلك القطاعات، كما أن المشروعات القومية المشتركة في قطاعات الطاقة والكهرباء والاتصالات والنقل التي تستهدف إلى التكامل العربي والربط بين الدول العربية لتستفيد منها بعض الدول العربية غير موجودة في خريطة المشاريع الصومالية، ومن الواضح أن موقع الصومال المنفصل جغرافيًا عن الدول العربية يعوق دون الاشتراك في مشاريع الربط العربي عبر الطرق البرية أو عبر شبكات الطاقة الكهربائية مما جعله غير قادر على الاستفادة من تلك المشاريع، غير أن المشروع الوحيد الذي يدخل ضمن المشاريع القومية المشتركة وتم تنفيذه في الصومال هو مشروع تطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية.

وبمراجعة أنشطة الصندوق في الصومال ودراسة مدى نجاح المشروعات الصومالية التي تم تمويلها من طرف الصندوق واكتمالها - نجد أن أربعة فقط من أصل اثنى عشر مشروعًا قد اكتملت، وهي مشروعات (المستوطنات المروية ما بين النهرين، وطريق جَلْوَين- جِلِبْ، ومكافحة مرض النوم الحيواني -المرحلة الأولى، مياه مقديشو الثاني) (جدول ٢)، مما يعني أن نسبة النجاح تصل إلى ٣٠٪ من إجمالي المشروعات، بينما لم تكتمل سبعة مشروعات أخرى، أي ما يمثل ٥٨٪ من إجمالي المشروعات، وتم إلغاء القرض الخاص بتمويل تطوير الصيد البحري في الشمال بالكامل[٣٠].

وتجدر الإشارة- أيضًا- إلى أن تمويل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمشروعات التنموية في الصومال لم يكن تمويلاً كاملاً حيث لم يتحمل الصندوق جميع التكاليف المالية والفنية للمشروعات، بل كان تمويلاً جزئيًا حيث كان الصندوق مشاركًا مع الهيئات الدولية، مثل هيئة التنمية الدولية والسوق الأوروبية المشتركة وغيرهما، وكانت الحكومة الصومالية تتحمل من جانبها في الغالب جزءًا من تكاليف المشروعات بتمويل محلي. وكانت تلك القروض التي قدمت للصومال بنظام

ميسر وبآجال تصل أحيانًا إلى ٢٥ عامًا بالنسبة للمشاريع الكبرى، بينما كانت آجال المشاريع الصغيرة تتراوح بين ثلاث إلى خمس سنوات مع معدل فائدة يصل إلى ٤٪ سنويًا، وفترة إمهال تراوحت ما بين ثلاث إلى خمس سنوات، وبلغت المشاريع التي تم تنفيذها خلال تلك الفترة اثني عشر مشروعًا (جدول ٢).

انزلق الصومال منذ عام ١٩٨٨ بمستنقع الحرب الأهلية التي وصلت ذروتها مطلع عام ١٩٩١م بسقوط حكم الرئيس سِيَاْد بَرَّي، وباقتتال المعارضة فيما بينها، وبانهيار أركان الدولة، وتوقفت عجلة الاقتصاد الصومالي، ولا زالت تأثيرات الأزمة وتبعاتها مستمرة حتى اليوم، ونتيجة لذلك قام الصندوق بتجميد عضوية الصومال منذ عام ١٩٩٣، بينما بقي الموظفون الصوماليون يواصلون أعمالهم في أجهزة الصندوق.

رابعًا: المعونات المقدمة للصومال

وتأتي المعونات الفنية التي يقدمها الصندوق للدول العربية الأعضاء في المرتبة الثانية بعد القروض من حيث الأهمية، وتذهب تلك المعونات في مجالات دراسات الجدوى للمشروعات والتدريب وبناء ودعم وتطوير المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، ويبلغ مجموع المعونات الفنية المعتمدة التي قدمها الصندوق للدول العربية منذ بدء نشاطة عام ١٩٧٤م وحتى عام ٢٠١٤م حوالى ١٠٦٢معونة، بقيمة إجمالية تصل إلى ٢٠٣,٩٠٣,٠٠٠ د. ك. (٧٣٤,٠٥٠,٨٠٠دولاراً أمريكياً) (جدول ٣).

وحصل الصومال من تلك المعونات التي قدمها الصندوق – خلال المدة التي تجاوزت أربعين عامًا – على أربع معونات بلغت قيمتها الإجمالية ١,٢٢٠,٠٠٠ د. ك. (٤,٣٩٢,٠٠٠ دولار أمريكي)، وذهبت معونتان من الأربع في تمويل مشروعين لدعم قدرات بنك التنمية الصومالي، وغطت المعونة الثالثة على دراسات جدوى حول استعمال أراضي ما بين النهرين، بينما قدمت المعونة الرابعة للمساهمة في صندوق الصومال الاستنمائي لبناء القدرات وتطوير القدرات لتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي السليمة (جدول ٣)، وهو صندوق أنشئ كآلية لإعادة بناء المؤسسات الاقتصادية الصومالية وهو جزء من عملية إعادة بناء الدولة الصومالية التي يشرف عليها مكتب الأمم المتحدة بالصومال .

جدول(٣)

المعونات الفنية المقدمة للصومال (١٩٧٤-٢٠١٤م)[٣١]

(بالدينار الكويتي)

م	المشروع	رقم المعونة	القطاع	تاريخ الموافقة	المبلغ الأصلي	المبلغ الملغي	المبلغ الصافي
١	المساهمة فى صندوق الصومال الاستنمائي لبناء المؤسسات الاقتصادية الرئيسية وتطوير القدرات لتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي السليمة.	٢٠١٤/٣٠	الطاقة	٢٠١٥	٩٠٠	٠	٩٠٠
٢	دراسات استعمال الأراضى ما بين النهرين.	١٣/٨٢	الزراعة والري والتنمية الريفية	١٩٨٢	١٢٠	٨٠	٤٠
٣	دعم القدرات الفنية لبنك التنمية الصومالي.	٢٥/٨٠	أنشطة وقطاعات أخرى	١٩٨٠	١٠٠	٦	٩٤
٤	دعم القدرات الفنية لبنك التنمية.	٢١٧٧	أنشطة وقطاعات أخرى	١٩٧٧	١٠٠	٠	١٠٠
المجموع					١,٢٢٠	٨٦	١,١٣٤

وتمثل قيمة المعونة التي قدمت للصومال ٠,٦٪ من إجمالي المعونات ،بذلك تكون في آخر قائمة الدول العربية المتلقية للمعونات، وتأتي قبل جيبوتي التي حصلت على ١,١٢٠,٠٠٠ بنسبة ٠,٥٥٪ من إجمالي المعونات، وبعد جزر القمر (٣,١٠٠,٠٠٠ د. ك.) أي ١,٥٪ من إجمالي المعونات، بينما تتصدر القائمة فلسطين بمائة وثلاث وسبعين معونة تصل قيمتها ٢٤,٤٧٧,٠٠٠ د.ك. أي ما يعادل ١٢٪ من الإجمالي تقريباً، تليها لبنان بإثنين وأربعين معونة تبلغ بـ ١٧,٣٧٧,٠٠٠ د. ك. بنسبة ٨,٥٪ من الإجمالي، وبمقارنة الصومال مع الدول العربية الإفريقية التي تتشابه أوضاعها كالسودان وموريتانيا نجد بونًا شاسعًا بين ما حصله وما حصلته هاتان الدولتان ، حيث تلقت السودان في تلك الفترة ٢٥ معونة بلغت قيمتها الإجمالية (١٣,٠١٣,٠٠٠ د.ك.) بنسبة

٦,٤٪ من الإجمالي ، وحصلت موريتانيا على (٥,٦٦٥,٠٠٠ د. ك.) أي ما يعادل ٢,٨٪ من الإجمالي تقريباً[٣٢].

وعند مراجعة تواريخ تقديم المعونات للصومال نجد أنها محصورة في الفترة ما بين ١٩٧٧- ١٩٨٢م ، ثم حصل انقطاع في الفترة ما بين ١٩٨٢ حتى عام ٢٠١٤ وهي مدة تزيد على ثلاثين عامًا (جدول ٣). وتعود أسباب توقف المساعدات المقدمة للصومال بسبب التدهو التدريجي للاقتصاد الصومالي في الثمانينيات من القرن الماضي حتى وصل الوضع إلى حالة الانهيار الكامل للدولة الصومالية مع مطلع عام ١٩٩١م، ودخلت البلاد بعدها في مرحلة الفوضى الشاملة، وفي وسط حالة اليأس والتعقيد التي شهدتها البلاد وغموض مستقبل الدولة الصومالية قام الصندوق بتجميد عضوية الصومال، وهو ما أدى إلى وقف القروض والمنح التي كان يتلقاها الصومال، ومن ثم تراجعه في قائمة الدول العربية الأعضاء في الصندوق.

بدأ الصندوق باستئناف تقديم المعونات الفنية للصومال (دون القروض) اعتباراً من عام ٢٠١٤م ، أي بعد ٢١ عامًا من التجميد، وبعد اثنين وثلاثين عامًا من تقديم آخر قرض للصومال عام ١٩٨٤م، وذلك نتيجة لتطورات إيجابية جرت في الساحة السياسية الصومالية، حيث تحسن الوضع الأمني ، وإنهاء المرحلة الانتقالية عام ٢٠١٢م واعتراف المؤسسات الدولية المالية والاقتصادية للحكومة الصومالية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وبدء التعامل معها منذ عام ٢٠١٣م[٣٣].

ومما يجدر الانتباه إليه أن الدعم العربي للصومال – ومن بينه دعم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الذي تحدثنا عنه – إنما هو الدعم المباشر، ولا يقتصر الدور العربي في هذا الجانب فقط، وإنما هناك دعم عربي غير مباشر يأتي عبر المنظمات الدولية والحكومات الأجنبية التي تقدم منحًا وقروضًا تنموية للدول النامية ومن بينها الصومال، فعلى سبيل المثال بلغت مساهمة الصندوق في التمويل المشترك في الفترة (١٩٧٤-٢٠١٤م) في مشاريع البنك الدولي ٧٥٩,٥ مليون دينار كويتي(٢,٧٣٤,٢ مليون دولار أمريكي)، أي ما يعادل ٦,٣٪ من إجمالي التمويل، ووصلت مساهمته في تمويل مشروعات البنك الإفريقي للتنمية في نفس الفترة ما قيمته ٦٦٤,٣ مليون د. ك.

(٨٤, ٣٩١, ٢ مليون دولار أمريكي) أي ما يمثل ٥, ٥٪ من الإجمالي. بينما تبلغ مساهمته في أنشطة الحكومات الأجنبية المختلفة في الفترة نفسها حوالي ٤, ٩٦٢, ٢ مليون د. ك. (٦٤, ٦٦٤, ١٠ مليون دولار أمريكي) أي ٨, ٢٤٪ من إجمالي التمويل[٣٤]، وهو ما يمثل مساهمة عربية كبيرة في ميزانيات المؤسسات الدولية والحكومات الأجنبية التي تدعم اقتصاديات الدول النامية ومشاريع التنمية المختلفة، الأمر الذي لا يعرفه الكثير من المواطنين العرب ومن بينهم الصوماليون.

خامسًا: التحديات أمام قروض ومعونات الصندوق للصومال

واجه الصومال في فترة السبعينيات والثمانينيات قيد الدراسة (ولا يزال حتى الآن) التي تلقى فيها دعم الصندوق العربي مشكلات سياسية واقتصادية داخلية وخارجية وكوارث طبيعية وأزمات إنسانية متكررة، وذلك قبل أن ينزلق في الحرب الأهلية التي قادت إلى انهيار الدولة الصومالية بأكملها، الأمر الذي جعل الدعم الخارجي للدولة الصومالية بما فيها الدعم العربي رغم محدوديته غير ذي نتائج ملموسة. ومن أهم تلك المشكلات :

١- **الجفاف والمجاعات المتكررة:** ففي أوائل السبعينيات من القرن الماضي وتحديداً في الفترة ما بين (١٩٧٢-١٩٧٥) وهي الفترة نفسها التي انضم الصومال فيها إلى الجامعة العربية، شهدت العديد من الدول الإفريقية ومن بينها الصومال جفافًا شديداً عُرف عند الصوماليين بجفاف (دبطير) أي طويل الأمد، أدى إلى نفوق عشرات الآلاف من الحيوانات وخلّف مجاعة واسعة هددت حياة مئات الآلاف من الرعاة، وضرب قطاع الثروة الحيوانية التي يعتمد عليها الاقتصاد الصومالي، ولا زالت موجات الجفاف هذه تكرر بصورة دورية في العقود التالية وحتى الآن.

٢- **حرب ٧٧/ ١٩٧٨م بين الصومال وإثيوبيا:** حيث دخل الصومال في تلك الحرب بعد انتهاء مجاعة (دبطير) واستمرار آثارها على الاقتصاد الصومالي، وقد أدت كلفة الحرب الباهظة والهزيمة العسكرية الثقيلة والانعكاسات السياسية والاقتصادية ومن بينها تدهور الاقتصاد الصومالي، وانخفاض سعر صرف الشلن الصومالي أمام العملات الأجنبية، بالإضافة إلى أعباء موجة اللاجئين من إقليم أوجادين التي وصلت (حسب

بعض التقديرات) إلى ما يقارب ١,٥ مليون لاجئ، أصبحوا يمثلون ٤٠٪ من سكان الصومال[٣٥]، ثم نشأة فصائل المعارضة المسلحة، أدى كل ذلك إلى استنزاف اقتصاد الدولة.

٣- **تناقص الدعم الدولي للصومال**: كانت المساعدات الخارجية التى تلقاها الصومال في تلك الفترة من الدول الغربية ومن الكتلة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفيتي (قبل حرب١٩٧٧م) والتي يعتمد عليها الاقتصاد الصومالي وميزانية الدولة قد تناقصت بصورة حادة ابتداءً من منتصف الثمانينيات، وذلك بسبب هدوء الحرب البادرة بين القوتين العظميين اللتين كانتا تتنافسان على الدول الواقعة في المناطق الاستراتيجية من العالم ومن بينها الصومال، وكان الصومال بسبب تلك المنافسة يحظى بمساعدات اقتصادية وعسكرية من القوى العظمى، ووصلت المساعدات الأمريكية على سبيل المثال عام ١٩٨٧ م ٧,٥ مليون دولار ، بعد أن كانت ٢٣مليون دولار عام ١٩٨٥م[٣٦]، وهو ما أوجد عجزًا كبيرًا في الميزانية العامة وفي مشروعات التنمية.

٤ – **الفساد الإداري والمالي**: وإلى جانب الأزمات المستفحلة السابقة فقد استشرى الفساد في مؤسسات الدولة الصومالية في عقد الثمانينيات وأصبح سوء الإدارة والنهب المنظم للمال العام، واختلاس أموال مشروعات التنمية الممولة من الخارج، وعدم الوفاء بالالتزامات المالية تجاه المؤسسات الدولية والعربية ظاهرة عامة، مما بدا للمراقبين أنه بوادر انهيار الدولة، ومن ثمَّ أفقد ثقة المؤسسات الدولية وقاد إلى خيبة أملها من قدرة الصومال على الاستفادة ما يقدم له، مما جعل في النهاية المشاريع القليلة التي حصلت على التمويل العربي تذهب في مهب الريح بانهيار الدولة الصومالية بأكملها في مطلع التسعينيات من القرن الماضي.

وعموماً ،على الرغم من تلك المعوقات المذكورة أعلاه بشأن الصومال فإن الدعم العربي الاقتصادي للصومال سواء من جانب الجامعة العربية ومنظماتها الفرعية أو من قبل الحكومات العربية ومؤسساتها القطرية ضئيل، مقارنة بحجم الفائض المالي العربي وقدراتها وإمكانياتها الاقتصادية. وتأتي في مقدمة الأسباب والمعوقات من الجانب العربي غياب الإرادة الحقيقية والحكم الرشيد على المستوى القطري وكثرة الخلافات السياسية والأيديولوجية والصراعات العربية العربية، والعربية الإقليمية التي كانت تستنزف موارد وإمكانات الدول العربية على المستوى القومي.

الخاتمـة

من خلال دراسة الباحث لموضوع دور الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في دعم الاقتصاد الصومالي (١٩٧٤-٢٠١٤م) في هذه الورقة العلمية توصل إلى النتائج التالية:

أولها: أن الدعم العربي الاقتصادي الذي قدَّمه الصندوق للصومال (وهو نموذج للدعم العربي وخاصة الدعم الذي يأتي من الجامعة العربية إذ يعتبر الصندوق واحداً من أهم المنظمات الفرعية للجامعة العربية) على مدى العقود الأربعة الماضية قليل بالمقارنة مع ما حصلته الدول العربية الأخرى، وبالمقارنة أيضاً مع توقعات الصوماليين خلال فترة السبعينيات التي شهدت الدول العربية النفطية فترةَ ازدهار اقتصادي نتيجة لفائض عائدات البترول العربي، واردات الدول العربية الفقيرة (ومن بينها الصومال الذي انضم إلى الجامعة العربية رسميًا في تلك الفترة) التي كانت تحلم بأنها سوف تحصل على نصيبها من تلك العائدات للاستثمار في الموارد الطبيعية والأيدي العاملة المتوفرة لديها. ولكن ليس السبب من الجانب العربي المانح فقط، وإنما هو أيضًا من الصومال الذي لم يستفد من هذا الدعم (مع قلته) بسبب عدم القدرة على الوفاء بالتزاماته أمام الجهات المانحة، وبسبب وقوعه في الأزمات السياسية ومن بينها الحرب الأهلية وقبلها الخوض دون تأنٍ في الحرب مع إثيوبيا ودون تقدير لكلفته.

ثانيها: أن الدعم الاقتصادي الخارجي مهما كان كبيراً، وسواء من الدول المانحة أو من المؤسسات الدولية أو من الأشقاء العرب – فهو وحده لن يكفي، ما لم يكن هناك اعتماد للموارد الطبيعية الذاتية للبلاد، وما لم يكن هناك بحث دائم عن بدائل محلية له، واتباع أسلوب التقشف وتقليل الإنفاق الحكومي وخصوصًا إنفاق المسئولين الكبار بديلًا عن بحث المزيد من الدعم الخارجي.

وثالثها: أنه وفي ظل الفساد وسوء الإدارة وغياب المحاسبة وعدم وجود قدر معقول من التوزيع العادل للثروة بين المواطنين – لن تكون هناك دولة، ولن تتحقق التنمية المنشودة مهما كان الدعم الخارجي بل سوف يزيد من حدة الصراع على السلطة للاستحواذ على تلك المساعدات والاستئثار بها دون الآخرين، وقد دفع الشعب

الصومالي ثمنًا باهظاً نتيجة لتلك السلوكيات التي أدت إلى انهيار دولته، واستمرار الحرب الأهلية بين أبنائه، واستمرار تداعياتها حتى الآن، وتقهقره إلى الوراء لعشرات السنين، وتخلفه عن ركب دول المنطقة التي كان يومًا من الأيام ينافسها ويسابق بها.

وعلى ضوء تلك النتائج التي توصل إليها الباحث يوصي بما يلي:

١- أن الصومال حاليًا في أمس الحاجة إلى الدعم الخارجي وخصوصًا في حاجة إلى الدعم العربي،لأنه في مرحلة إعادة بناء الدولة الذي يتطلب دعمًا قوياً لكي يقوم على قدميه من جديد، وليس هو الآن في مرحلة تلقي القروض، ولكنه يحتاج إلى تفعيل عضويته في المؤسسات العربية، وإعفائه من الديون ومتأخرات القروض والاشتراكات، وتقديم معونات فنية لإعادة بناء المؤسسات بما فيها المؤسسات الاقتصادية، وهو ما تقوم به حاليًا المؤسسات الدولية كالبنك الدولي والصندوق الدولي- اللذين اعترفا بالحكومة الصومالية منذ عام ٢٠١٣م .

٢- ومن الأهمية بمكان وفي ظل غياب القطاع العام في الصومال تقديم القروض والمعونات لمؤسسات القطاع الخاص الصومالية في المرحلة الحالية وذلك لضعف القطاع العام، وخاصة القطاعات التي تقدم الخدمات الأساسية للمواطنين وتساهم في تنمية الموارد الاقتصادية الصومالية ومنها قطاعات الثروة الحيوانية والزراعة والبنية التحتية للصادرات الصومالية في هذين القطاعين حيث يعتمد الاقتصاد الصومالي ويوفر فرص العمل لقطاع كبير من المجتمع الصومالي، ويغني عنها الكثير من المساعدات الخارجية.

٣- يحتاج الصومال أيضًا إلى الاستثمار العربي ودخول القطاع الخاص في سوق الاستثمار الصومالي، ومن المؤكد أن الاستثمار سوف يغني الصومال عن الكثير من المعونات والدعم الذي يقدم ولا يؤدي غالبًا النتائج المرجوة منه، وسوف يعود بالنفع على الطرفين الصومالي والعربي، ومما يشجع الاستثمار العربي وجود موارد طبيعية زراعية وحيوانية واعدة خالية من أية منافسة حقيقية في المنطقة، وترحيب الشعب الصومالي بالاستثمار العربي وتفضيله على الاستثمارات الأجنبية.

الهوامـش

1. http://www.arabfund.org

٢. مفيد شهاب، جامعة الدول العربية- ميثاقها وإنجازاتها، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية،القاهرة ١٩٧٨، ص ٢٢٤.

٣. اتفاقية إنشاء الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ١٦ مايو ١٩٦٨، ص٣. http://www.arabfund.org

4. http://www.arabfund.org

٥. المصدر نفسه.

٦. المصدر نفسه.

٧. المصدر نفسه.

٨. التقرير السنوي للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الصادر عام ٢٠١٤م، ص ٩ .

٩. المصدر نفسه ، ص ١٠.

١٠. عراقي عبد العزيز مصطفى، الملامح والمشكلات الرئيسة للأداء الاقتصادي في الصومال، المسح الشامل لجمهورية الصومال الديمقراطية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد ١٩٨٢م ، ص ٣٥٤.

11. World Development Report .1981 p.138.

-World Development Report.1990 .p.182.

12. Ibid.

13. World Development Report 1981 Op. Cit.. p.138.

14. Metz, Helen Chapin (Editor), Somalia - a country study, Federal Research Division, Library of Congress, May 1992. pp. 141-142.

15. World Development Report , Op. Cit. p.56.

١٦. عراقي عبد العزيز مصطفى، مرجع سابق،ص ٣٧٢.

17. World Development Report Op. Cit. p.180.

١٨. عند مراجعة التقارير السنوية للبنك الدولي في الثمانينيات نجد عدم توفر البيانات والإحصائيات والأرقام عن الصومال، مما يشير إلى تدهور الأوضاع والأداء الحكومي في البلاد.

19. Word Bank Group, Somalia Economic Update(100964) Oct. 2015, Edition No 1,

20. http://data.worldbank.org/country/somalia.

٢١. الدينار الكويتي يعادل ٣,٦ دولار أمريكي.

٢٢. د. ك. هو اختصار للدينار الكويتي، وهو الوحدة النقدية التي يتعامل بها الصندوق رسميًا.

٢٣. التقرير السنوي للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الصادر عام ١٩٨٩، ملحق رقم ٣، ص ٥٣.

٢٤. التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر من صندوق النقد العربي، السنة ١٩٩٠، ص ١٣١.

٢٥. تقرير الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الصادر عام ١٩٩٠،مصدر سابق، ملحق ١، ص ٦١.

٢٦. ترمز علامة النجمة (*) في داخل الجدول بالمشروعات التي تم تنفيذها.

٢٧. تم خفض القرض من ٦,٤٠ مليون د.ك. إلى ٥,١٥ مليون د. ك. بسبب تغير في وصف المشروع.

٢٨. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مصدر سابق، ص ١٣٨.

٢٩. التقرير السنوي للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الصادر عام ٢٠١٤م، ص١٧.

٣٠. نفس المصدر، ملحق رقم ٥، ص ٩١ .

٣١. http://www.arabfund.org مصدر سابق.

٣٢. التقرير السنوي للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الصادر عام ٢٠١٤م، مصدر سابق، ملحق رقم ٧، ص ٩٩ .

٣٣. صندوق النقد الدولي، بيان صحفي رقم ٢٢٧/١٣ للنشر الفوري ٢٤ يونية ٢٠١٣م. www.Imf.org

٣٤. التقرير السنوي للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الصادر عام ٢٠١٤م،مصدر سابق، ملحق رقم ٦، ص ٩٨ .

٣٥. محمد إبراهيم عبدي، مشكلة الصومال الغربي وأثرها على العلاقات العربية الإفريقية، الطبعة الأولى، درا الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٠م، ص ١٠١.

٣٦. المرجع نفسه، صفحة ١١٠.

المصادر والمراجع

- اتفاقية إنشاء الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ١٦ مايو ١٩٦٨.
- التقرير السنوي للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الصادر عام ١٩٨٩م.
- التقرير السنوي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الصادر عام ١٩٩٠م.
- التقرير السنوي للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الصادر عام ٢٠١٤م.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر من صندوق النقد العربي، السنة ١٩٩٠م.
- عراقي عبد العزيز مصطفى، الملامح والمشكلات الرئيسة للأداء الاقتصادي في الصومال،المسح الشامل لجمهورية الصومال الديمقراطية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، ١٩٨٢م.
- محمد إبراهيم عبدي، مشكلة الصومال الغربي وأثرها على العلاقات العربية الإفريقية، الطبعة الأولى، درا الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٠م.
- مفيد شهاب، جامعة الدول العربية- ميثاقها وإنجازاتها، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية،القاهرة ١٩٧٨.
- موقع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: http://www.arabfund.org
- الموقع الإلكتروني لمجموعة البنك الدولي : http://data.worldbank.org/country/somalia
- Metz, Helen Chapin (Editor), Somalia - a country study, Federal Research Division, Library of Congress, May 1992.
- Word Bank Group, Somalia Economic Update (100964) Oct. 2015, Edition No 1.
- World Development Report 1981.
- World Development Report 1990.